اليواقيت والجواهر

في بيان عقائد الأكابر

وبأسفله

الكبريت الأحمر

في بيان علوم الشيخ الأكبر

محيي الدين بن العربي المتوفى سنة (٦٣٨ هـ)

وهو منتخب من كتاب لواقح الأنوار القدسية
المختصر من الفتوحات المكية

تأليف

الشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المصري الحنفي

(ت ٩٧٣ هـ)

طبعة جديدة مصححة ومخرجة الآيات القرآنية

دار إحياء التراث العربي — مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

اليواقيت والجواهر
في بيان عقائد الأكابر

وبأسفله

الكبريت الأحمر
في بيان علوم الشيخ الأكبر

محيي الدين بن العربي المتوفى سنة (٦٣٨هـ)

وهو منتخب من كتاب لواقح الأنوار القدسية
المختصر من الفتوحات المكية

تأليف

الشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المصري الحنفي
(ت ٩٧٣هـ)

طبعة جديدة مصححة ومخرجة الآيات القرآنية الكريمة

الجزء الثاني

دار إحياء التراث العربي — مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

المبحث السابع والأربعون: في بيان مقام الوارثين للرسل من الأولياء رضي الله عنهم أجمعين

اعلم أن عدد منازل الأولياء في المعارف والأحوال التي ورثوها من الرسل عليهم الصلاة والسلام، مائتا ألف منزل وثمانية وأربعون ألف منزل وتسعمائة وتسعة وتسعون منزلاً لا بد لكل من حق له قدم الولاية أن ينزلها جميعها ويخلع عليه في كل منزل من العلوم ما لا يحصى. قال الشيخ محيي الدين: وهذه المنازل خاصة بهذه الأمة المحمدية لم ينلها أحد من الأمم قبلهم ولكل منزل ذوق خاص لا يكون لغيره ذكره في الباب الثالث والسبعين من **«الفتوحات»**. وقال في الباب التاسع والأربعين وثلاثمائة: كنت أظن قبل أن يطلعني الله تعالى على مقامات الأنبياء من حيث كوني وارثاً لهم أن من الأدب أن يقال: فلان على قدم الأنبياء ولا يقال: إنه على قلبهم لأن الأولياء على آثار الأنبياء مقتدون ولو أنهم كانوا على قلوب الأنبياء لنالوا ما نالته الأنبياء أصحاب الشرائع فلما أطلعني الله على مقامات الأنبياء علمت أن للأولياء معراجين أحدهما يكونون فيه على قلوب الأنبياء ما عدا محمداً ﷺ، كما سيأتي لكن من حيث هم أولياء أو ملهمون فيما لا تشريع فيه والمعراج التالي يكونون فيه على أقدام الأنبياء أصحاب التشريع فيأخذون معاني شرعهم بالتعريف من الله ولكن من مشكاة نور الأنبياء فلا يخلص لهم الأخذ عن الله تعالى ولا عن الروح القدس وما عدا ذلك فإنه يخالص لهم من الله تعالى ومن الروح القدس من طريق الإلهام انتهى. وقال في الباب الثامن والثلاثين وأربعمائة: اعلم أن ورثة الأنبياء هم العلماء والأولياء، فالأولياء حفاظ الأحوال والأحكام الباطنة التي تدق عن الأفهام والعلماء حفاظ الأحكام الظاهرة التي تفهم ببادي الرأي وقد يرث هؤلاء أيضاً الأنبياء في الأحوال الباطنة كما كان عليه السلف الصالح فكانوا أولياء علماء فلما تخلف الناس عن العمل بكل ما يعلمون سموا علماء فقط وسلبوهم اسم الولي وإلا فالعلماء حقيقة هم الأولياء على ما عليه الناس اليوم كل ولي عالم عامل بلا شك وليس كل عالم ولياً لأنه قد يتخلف عن مقام العمل بما علم. فالفقهاء على الحقيقة هم الأولياء لزيادتهم بعلم الأحوال على علم المقام.

وما زاد على التسعة فعقله في التلاوة على عدد حروف الكلمة فقد يعقل المصلي حرفاً من حروف الكلمة ثم يغفل عن الباقي فهذا معنى قوله العام: أنه لا يقبل منها إلا ما عقل، فالعاقل من أتى بها كاملة ليقبلها الله كاملة ومن انتقص منها شيئاً في صلاته جبرت له من قراءة الفاتحة في نوافله من الصلاة فليكثر من النوافل فإن لم تف قراءتها في النوافل فما نقصه من قراءة الفاتحة في الفريضة أكمل له من تلاوته بحضور في غير الصلاة المعينة وإن كان في جميع أفعاله في صلاة كمن هم على صلاتهم دائمون فاعلم ذلك. وقال في الباب السابع والسبعين وثلاثمائة: اعلم أنه لا يلزم من شهود العبد ربه بقلبه أن يكون هو ذلك المطلوب له إلا بإعلام

(فإن قلت): فما الفرق بين الوارث المحمدي والوارث لغيره من الأنبياء عليهم السلام؟

(فالجواب): أن الفرق بينهما أن ورثة الأنبياء آياتهم في الآفاق من خرق العوائد وغيرها وآية الوارث المحمدي في قلبه فلذلك كان الوارث المحمدي مجهولاً في العموم معروفاً في الخصوص لا غير، لأن خرق العادة إنما هو حال وعلم في قلبه فهو في كل نفس يزداد علماً بربه علم حال وذوق لا يزال كذلك كما مرت الإشارة إليه أول مبحث المعجزات وقال في الباب التاسع والثلاثين وأربعمائة: من علامة الوارث المحمدي أن يشهد نفسه خلف كل نبي ولو كانوا مائة ألف نبي لرأى نفسه في أماكن على عددهم فإن جميع الأنبياء والرسل قد جمعت حقائقهم وشرائعهم في محمد ﷺ، فمن آمن به وصدق فكأنه آمن بجميع الأنبياء حقيقة ثم إنه إذا تعددت صورته خلف جميع الأنبياء يصير يعلم أنه هو وليس غيره في كل صورة، وأطال في ذلك. وقال في الباب الثالث والسبعين في الجواب الثامن والخمسين: اعلم أن هذه الدولة المحمدية جامعة لأقدام النبيين والمرسلين فأي ولي رأى قدماً أمامه في حضرة الحق فذلك قدم النبي الذي هو له وارث وأما قدم محمد ﷺ، فلا يطأ أثره أحد كما لا يكون أحد على قلبه وكما لا يكون أحد وارثاً له على الكمال أبداً لأنه لو ورثه على الكمال لكان رسولاً مثله أو نبياً بشريعة تخصه يأخذها عمن أخذ منه محمد ﷺ، ولا قائل بذلك فنعوذ بالله من التلبيس انتهى.

(فإن قلت): فما المراد بقوله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء» هل هم المحدثون أو مطلق العلماء؟

(فالجواب): المراد بهم كل من كان علمه لا تستقل به العقول ولا الحواس بل تحيله العقول من حيث نظرها، وليس المراد بهم ما يستقل العقول والحواس بإدراك علمهم فإن ذلك لا يكون وارثه فافهم. واعلم أنه لا يصح ميراث لأحد إلا بعد انتقال الموروث إلى البرزخ لأن كل ما حصل للعبد بغير انتقال لا يسمى إرثاً وإنما يسمى هبة وعطية ومنحة يكون العبد فيها نائباً وخليفة لا وارثاً. قال في الباب الثمانين والثلاثمائة: ولا يخفى أن الإرث كله يرجع إلى نوعين معنوي ومحسوس فالمحسوس هو الأخبار المتعلقة بأفعاله ﷺ، وأقواله وأحواله وأما المعنوي فهو تطهير النفس من مذام الأخلاق وتحليتها بمكارمها وكثرة ذكر الله عز وجل على كل حال بحضور ومراقبة.

الله وجعله العلم الضروري في نفس العبد مثل ما يجد النائم في نومه من رؤية صورة رسول الله ﷺ، أو الحق تعالى في النوم فيجد في نفسه علماً ضرورياً من غير سبب ظاهر أن ذلك المرئي هو الرسول إن كان الرسول، أو الحق تعالى إن كان هو الحق، وذلك لوجد أنه حقاً في نفسه مطابقاً لما هو الأمر عليه فيما رآه هكذا العلم بالله فلا يدرك إلا هكذا، وأما النظر والفكر فلا وقال في قوله ﷺ فأقول: «سحقاً سحقاً»، يعني: في حق الطائفة الذين أخذ بهم ذات الشمال إنما قال ﷺ: «وهو الرءوف الرحيم سحقاً سحقاً» لأن من كان عالماً بالأمور لا يزيد

(فإن قلت): فمن هو أعظم الورثة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام؟

(فالجواب): كما قاله الشيخ في الجواب الثالث عشر من الباب الثالث والسبعين: إن أعظم الورثة الختمان وأحدهما أعظم من الآخر فواحد يختم الله به الولاية على الإطلاق وواحد يختم الله به الولاية المحمدية فأما خاتم الولاية على الإطلاق فهو عيسى عليه السلام، فهو الولي بالنبوة المطلقة في زمان هذه الأمة وقد حيل بينه وبين التشريع والرسالة فينزل آخر الزمان وارثاً وخاتماً لا ولي بعده بنبوة مطلقة كما أن محمداً ﷺ، خاتم النبوة لا نبوة تشريع بعده فيعلم أن عيسى عليه السلام، وإن كان بعده ومن أولي العزم وخواص الرسل فقد زال حكمه من هذا المقام بحكم الزمان عليه الذي هو لغيره فيرسل ولياً ذا نبوة مطلقة ويلهم بشرع محمد ﷺ، ويفهمه على وجهه كالأولياء المحمديين فهو منا وهو سيدنا فكان آخر الأمر نبياً كما كان آدم أول الأمر نبياً فختمت النبوة بمحمد والولاية بعيسى. قال الشيخ: وأما خاتم الولاية المحمدية فهو رجل من الغرب من أكرمها أصلاً ويداً وهو في زماننا اليوم موجود وقد اجتمعت به في سنة خمس وتسعين وخمسمائة ورأيت العلامة التي أخفاها الحق تعالى فيه عن عيون عباده وكشفها لي بمدينة فاس حتى رأيت خاتم الولاية المحمدية منه ورأيته مبتلىً بالإنكار عليه فيما يتحقق به في سره من العلوم الربانية وأطال في ذلك.

ثم قال: واعلم أن الأولياء كثيراً ما يتكلمون بالخوارق فينبغي التسليم لهم ما لم يخرج أحد عن الشرع كأن زعم أحدهم أن الله تعالى كلمه كما كلم موسى عليه السلام، فإن ذلك يبطل اختصاص موسى واصطفاءه على الناس بالكلام وفي القرآن العظيم ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] الآية.

(فإن قلت): فلم سُمِّيَ الإنسان بشراً؟

(فالجواب): سمي بشراً لمباشرته للأمور التي تعوقه عن اللحوق بدرجة الروح فلو أنه خلص من العوائق لكلمه الله تعالى من حيث كلم الأرواح وارتفاع بشريته محال لأن جزءها يدق ولا ينقطع فلا يصح مكالمة الله تعالى كفاحاً لأحد من الأمة ولو ارتفعت رتبته.

(فإن قلت): فما الفرق بين الكلام والمحادثة والمناجاة فإن أهل الله يمنعون المكالمة

على حكم ما يقضي به الوقت ولذلك قالوا: الصوفي ابن وقته ثم إنه إذا زال الحال تلطف في المسألة وتشفع في كل موحد هوت به الريح من أمته في مكان سحيق. وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝﴾ [الانشقاق: ٣]: اعلم أن مد الأرض هو تدكدك جبالها حتى تصير رضاً فما كان منها عالياً في الجو إذا انبسط زاد في بسط الأرض قال: ولهذا جاء في الخبر «إن الله يمد الأرض يوم القيامة مد الأديم» فشبه مدها بمد الأديم لأن الإنسان إذا مد الأديم طال من غير أن يزاد فيه شيء لم يكن في عينه فما زاد إلا لما كان فيه من التقبض والنتوء فلما مد انبسط عن قبضه وفرش ذلك النتوء الذي كان فيه فزاد في سعة الأرض ورفع المنخفض منها حتى

دون المحادثة والمناجاة؟

(فالجواب): الفرق بينهما أن مقام الكلام لا بد وأن يسمع صاحبه كلام الحق، والمحادثة والمناجاة ليس فيهما سماع كلام الحق فهم كالمتهجدين في الأسحار يناجون الحق ويسامرونه ويلهمهم الفهم عنه وبعض أهل الله يمنع المحادثة مع الحق أيضاً لأحد من الأولياء ويقول: المراد بحديث: إن يكن من أمتي محدثون فعمر هو المناجاة.

(فإن قلت): فما الفرق بين المحدثين من الأولياء والنبيين؟

(فالجواب): الفرق بينهما التكليف وذلك أن النبوة لا بد فيها من علم التكليف وحديث المحدثين لا تكليف فيه جملة واحدة وإنما يقع لهم الحديث فيما تنتجه الأحوال والمقامات وأطال الشيخ في ذلك في الباب الثالث والسبعين.

(فإن قلت): فما المراد بحديث: إن لله عباداً ليسوا بأنبياء يغبطهم النبيون بمقامهم وقربهم من ربهم؟

(فالجواب): المراد بهم أرباب العلوم وأرباب السلوك الذين اهتدوا بهدي أنبيائهم ولكن ليس لهم أتباع لعلو مقامهم فهم مستريحون يوم القيامة لا يحزنهم الفزع الأكبر ولا يخافون على أنفسهم لما عندهم من الاستقامة ولا على غيرهم لأنهم ليس لهم أتباع ذكره الشيخ في الباب المذكور أيضاً.

(فإن قلت): قد رأينا في كلام بعضهم تكفير الأولياء المحدَّثين بفتح الدال المهملة لكونهم يصححون الأحاديث التي قال الحفاظ بضعفها.

(فالجواب): تكفير الناس للمحدثين المذكورين عدم إنصاف منهم لأن حكم المحدثين حكم المجتهدين فكما يحرم على كل واحد من المجتهدين أن يخالف ما ثبت عنده فكذلك

بسطه فزاد فيها ما كان من طول من سطحها إلى القاع منها كما يكون في الجلد سواء فلا ترى في الأرض هناك عوجاً ولا أمتاً فيأخذ البصر من المبصر جميع من في الموقف بلا حجاب من ارتفاع وانخفاض ليرى الخلق كلهم بعضهم بعضاً فيشهدون حكم الله في الفصل والقضاء في عباده، وأطال في ذلك. وقال في الباب التاسع والسبعين وثلاثمائة: إنما سمي القرآن قرآناً لأنه جمع بين ما نزل في الكتب والصحف وما لم ينزل فيها ففيه كل ما في الكتب المنزلة وفيه ما لم ينزل في كتاب ولا صحيفة كما قيل في الفاتحة: إن الله تعالى أعطاها نبيه محمداً ﷺ، خاصة دون غيره من الرسل من كنز تحت العرش فلم توجد في كتاب منزل ولا في صحيفة إلا في القرآن خاصة. وقال في قوله ﷺ: «إن ربكم واحد وإن أباكم واحد» إنما لم يقل ﷺ: إن أبويكم اثنان، يعني: حواء وآدم كما وقع في الظاهر، لأن حواء عين آدم إذ هي عين ضلعه فلم يكن إلا أب واحد في صورتين مختلفتين وليس أبوك إلا من أنت عينه فما ثم إلا أبٌ واحد

المحدثون بفتح الدال وكلاهما شرع بتقرير رسول الله ﷺ، قال الشيخ محيي الدين في الباب الثالث والسبعين من الجواب السابع والخمسين: وقد وقع لنا التكفير مع علماء عصرنا لما صححنا بعض أحاديث قالوا: بضعفها. قال: ونحن نعذرهم في ذلك لأنه ما قام عندهم دليل على صدق كل واحد من هذه الطائفة وهم مخاطبون بغلبة الظن ولو أنهم وفوا النظر معهم حقه لسلموا لهم حالهم كما يسلم الشافعي للحنفي حكمه ولا ينقض حكم من حكم به من الحكام ومما اعتذروا به قولهم لو صدقت القوم في كل ما يدعونه من نحو ذلك لدخل الخلل في الشريعة لعدم العصمة فيهم فلذلك سددنا الباب وقلنا: إن الصادق من هؤلاء لا يضره سدنا هذا الباب قال الشيخ محيي الدين: ونعم ما فعلوه ونحن نسلم لهم ذلك ونصوبهم فيه ونحكم لهم بالأجر التام على ذلك ولكن إذا لم يقطعوا بأن ذلك الولي مخطىء في مخالفتهم فإن قطعوا بخطئه فلا عذر لهم فإن أقل الأحوال أن ينزلوا الأولياء المذكورين منزلة أهل الكتاب لا يصدقونهم ولا يكذبونهم انتهى. وكذلك قال الشيخ أيضاً في أواخر الباب الثالث والستين وثلاثمائة ولفظه: اعلم أن من عدم الانصاف من الناس إيمانهم بما جاء من أخبار الصفات على لسان الرسل وعدم إيمانهم بها إذا أتى بها أحد من خواص أتباعهم من العلماء والأولياء فإن البحر واحد وياليتهم إذ لم يؤمنوا بها إذا جاءت على يد الأولياء يأخذونها على وجه الحكاية فإن الأنبياء كما جاءوا بما تحيله العقول وآمن الناس به كذلك ينبغي الإيمان به إذا جاء على لسان الأولياء فكثيراً ما تهبّ نفحة من نفحات الأنبياء على قلوب أتباعهم تؤديهم إلى الموافقة في الألفاظ التي جاءت بها الرسل من صفات الباري جل وعلا فكما سلمنا في الأصل فكذلك نسلم في الفرع بجامع الموافقة فإياك والكفران فإنه خسران انتهى. وقال أيضاً في الباب الأحد وثلاثمائة: كثيراً ما يرد على أهل الكشف من الأولياء أمور لا تقبلها العقول ونرمي بها وإذا قالها النبي ﷺ، قبلت إيماناً وتأويلاً ولا تقبل من غيره وهذا من عدم الإنصاف فإن الأولياء إذا عملوا بما شرع لهم هبت عليهم من تلك الحضرة نفحات جود إلٰهي تكشف لهم عما شاء الله من أعيان تلك الأمور الإلٰهية التي قبلت من الأنبياء فإذا جاء بها ولي كفروه مع أنهم يؤمنون بها

وأطال في ذلك. وقال في حديث: «حبب إليّ النساء والطيب» لم يبين ﷺ، من حبب إليه ذلك ولكن نحن نعلم يقيناً من وجه عصمته أن المراد تحبيب الله تعالى إليه ذلك فإنه معصوم عن أن يحب لطمع أو طبع أو حذر، فعلم أن من أحب النساء والطيب بحكم الطبع مثلاً فليس بوارث للنبي ﷺ، في هذا المقام وسيأتي معنى وجعلت قرة عيني في الصلاة في الباب الثامن والثمانين وثلاثمائة فراجعه. وقال في قوله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»: اعلم أنه ليس المراد بالعلم هنا ما تستقل العقول والحواس بإدراكه دون الأخبار فإن ذلك ليس بوراثة وإنما المراد به هنا ما لا تستقل العقول بإدراكه من حيث نظرها بل تحكيه بأدلتها فاعلم ذلك. وقال في الباب الأحد والثمانين وثلاثمائة: إنما كان أكابر الرجال لا مقام لهم معروف لأن مشهودهم الحق تعالى ومن كان كذلك فلا غاية لمشهوده ولا لشهوده بخلاف أصحاب المقامات من الصوفية

عينها إذا جاء بها النبي فما أعمى بصيرة هؤلاء المكفرين وأقل الأمور أن يقولوا له: إن كان ما تقول حقاً وإنك خوطبت به أو كشف لك عنه فتأويله كذا وكذا. إن كان ذلك من أهل التأويل وإن كان ظاهرياً يقول قد ورد في الخبر النبوي ما يشبه هذا فإن ذلك ليس هو من شرط النبوة ولا حجره الشارع في كتاب ولا سنة انتهى.

(فإن قلت): فإن سلمنا للأولياء ما جاءوا به فما حكمه إذا خالف ما جاءت به الرسل؟

(فالجواب): حكمه الرد فإن الولي إذا أتى في كشفه بما يخالفه ما كشف للرسل وجب علينا الرجوع إلى كشف الرسل وعلمنا أن ذلك الولي قد طرأ عليه في كشفه خلل لكونه زاد على كشفه نوعاً من التأويل بفكره فلم يقو مع كشفه فهو كصاحب الرؤيا يخبر عما رأى وكشفه صحيح، ولكن أخطأ في التعبير فإن الكشف لا يخطىء أبداً وإنما المتكلم في مدلول ذلك يخطىء ويصيب إلا إن كان يخبر عن الله تعالى في ذلك انتهى. قال الشيخ أبو تراب النخشبي رحمه الله: إذا ألف القلب الإعراض عن الله صحبته الوقيعة في أولياء الله. قال: ولما علم العارفون من المجادلين بغير علم أنهم لا بد لهم من الإنكار على الطائفة عدلوا إلى الإشارات كما عدلت مريم عليها السلام من أجل أهل الإفك والإلحاد إلى الإشارة فكل آية أو حديث له عندهم وجهان: وجه يرونه في نفوسهم ووجه يرونه فيما خرج عنهم قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]. فيسمون ما يرونه في نفوسهم إشارة ليؤنسوا بذلك المنكرين عليهم ولا يسمونه تفسيراً وقايةً لشرهم وتشنيعهم عليهم وذلك لجهلهم بمواقع خطابات الحق تعالى واقتدوا في ذلك بسنن من قبلهم فإن الله تعالى كان قادراً على أن ينص ما تأوله أهل الله وغيرهم في كتابه ومع ذلك فما فعل بل أدرج في تلك الكلمات الإلهية التي نزلت على لسان العامة علوم معاني الاختصاص الخاص فهمها بالخلص قال: ولو أن هؤلاء المنكرين ينصفون لاعتبروا في نفوسهم إذا نظروا في الآية بالعين الظاهرة التي يسلمونها فيما بينهم فيرون أنهم يتفاضلون في ذلك ويعلو بعضهم على بعض في الكلام في معنى تلك الآية مثلاً. ويقر الفاضل منهم بفضل الأفضل والقاصر بفضل غير القاصر فيها وكلهم في مجرىً واحد ومع هذا الفضل المشهود لهم فيما بينهم ينكرون على أهل الله إذا جاءوا بشيء مما يغمض عن إدراكهم

فإن هممهم منحصرة إلى غايات ونهايات فكلما وصلوا إلى تلك الغايات تجددت لهم في قلوبهم غايات أخر تكون تلك الغايات التي وصلوا إليها بدايات لهذه الغايات الأخر فتحكم عليهم الغايات بالطلب لها، ولا يزال هذا الأمر لهم دائماً بخلاف الكمل من الرجال وقال فيه: اعلم أن للخيال سلطاناً عظيماً على الطبيعة حتى إنه يجسد ما ليس من شأنه التجسد فيريك الإسلام قبة والقرآن سمناً وعسلاً والقيد ثباتاً في الدين، قال: ومن أراد نجابة ولده فليقم في نفسه عند الجماع صورة من شاء من أكابر العلماء وإن أراد أن يحكم ذلك فليجامع وهو ينظر ذلك العالم مثلاً من وراء حجاب ويتأمل في جماله ويذكر ذلك الجمال أيضاً لامرأته ويستفرغان

وذلك لأنهم يعتقدون فيهم أنهم ليسوا بعلماء وأن العلم لا يحصل إلا على يد المعلم المعتاد في عرفهم وصدقوا فإن أصحابنا ما حصل لهم العلم إلا بالإعلام الروحاني الرباني فهم عاكفون على حضرته ينتظرون ما يفتح الله به على قلوبهم قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمٰن: ٣، ٤]. وقال تعالى: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ٥]. وقال في حق الخضر: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] فصدق المنكرون فيما قالوا: إن العلم لا يكون إلا بالتعلم وأخطأوا في اعتقادهم أن الله تعالى لا يعلم من ليس بنبي ولا رسول قال تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩]. والحكمة هي العلم وجاء بمن وهي نكرة، ولكن لما آثر هؤلاء المنكرون الدنيا على الآخرة وآثروا ما يتعلق بجناب الخلق على ما يتعلق بجناب الحق وتعودوا أخذ العلم من الكتب وأفواه الرجال الذين من جنسهم ورأوا في زعمهم أنهم من أهل الله تعالى بما علموا وامتازوا عن العامة حجبهم ذلك عن أن يعلموا أن لله عباداً تولى تعليمهم في سرائرهم على يد ملك الإلهام فعلمهم معاني كلامه وكلام رسله وهو تعالى هو العالم الحقيقي وأطال في ذلك. ثم قال: فلهذا صان أهل الله تعالى نفوسهم بتسميتهم الحقائق إشارات فإن المنكرين لا يرون الإشارات وأين هؤلاء المنكرون من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لو تكلمت لكم في تفسير الفاتحة لحملت لكم سبعين وقراً فهل هذا العلم إلا من العلم اللدني الذي أعطاه الله تعالى في القرآن إذ الفكر لا يصل إلى ذلك. وقد كان أبو يزيد البسطامي رضي الله عنه، يقول: خطاباً للمنكرين عليه في زمانه: قد أخذتم علمكم ميتاً عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت، وكان الشيخ أبو مدين إذا سمع أحداً يقول: نقل فلان عن فلان: لا تطعمونا القديد أطعمونا اللحم الطري يرفع بذلك همة أصحابه كأنه يقول: لا تحدثونا بفتوح غيركم وحدثونا بفتوحكم الجديد في فهمكم لكلام الله أو كلام رسوله. فعلم أن أهل الله تعالى ما وضعوا الإشارات التي اصطلحوا عليها فيما بينهم لأنفسهم فإنهم يعلمون الحق الصريح في ذلك وإنما وضعوها للدخيل بينهم حتى أنه لا يعرف ما هم فيه شفقة عليه أن يسمع منهم شيئاً لا يصل إلى عقله القاصر فينكر عليهم فيحرم ذلك العلم فإنه قد جرب أن ما أحداً أنكر شيئاً على أحد من العارفين إلا وحرم ذلك الشيء عقوبة له وأطال في ذلك ثم قال: وأصل الإنكار كله الحسد المشتمل عليه النوع البشري ولو أن الناس تركوا الحسد لأثيرت

في النظر إلى حسنه فإنه إن وقع للمرأة حمل من ذلك الجماع أثر في ذلك الحمل ما تخيلاه بقدرة الله تعالى فيخرج المولود بتلك المنزلة ولا بد فإن لم يخرج كذلك فإنما هو لأمرٍ طرأ في نفس الوالدين عند نزول النطفة في الرحم أخرجهما ذلك الأمر عن مشاهدة تلك الصورة في الخيال من حيث لا يشعران قال: ويعبر عما ذكرناه عند العامة بالتوحم وقد يقع بالاتفاق عند الوقاع في نفس أحد الزوجين صورة كلب أو أسد أو حيوان ما فيخرج الولد من ذلك الوقاع في أخلاقه على صورة ما تخيلاه حسناً وقبحاً وأطال في ذلك ثم قال: وتأمل كيف أثر الخيال في زكريا حين دخل على مريم المحراب ورآها بتولاً يعني: منقطعة عن الرجال فطلب من عند الله

قلوبهم وأدركوا علوم أهل الله تعالى وقد بسطنا الكلام على ذلك في المقدمة أول هذا الكتاب وأطال الشيخ محيي الدين الكلام على ذلك في الباب الثلاثين من الفتوحات المكية والله أعلم.

المبحث الثامن والأربعون: في بيان أن جميع أئمة الصوفية على هدىً من ربهم وأن طريقة الإمام أبي القاسم الجنيد رضي الله عنه أقوم طرق القوم كلها لتحريرها على الشريعة تحرير الجوهر

اعلم رحمك الله أن حقيقة الصوفي فقيه عمل بعلمه لا غير فأورثه الله تعالى بعلمه الاطلاع على دقائق الشريعة وأسرارها حتى صار أحدهم مجتهداً في الطريق والأسرار كما هو شأن الأئمة المجتهدين في الفروع الشرعية، ولذلك شرعوا في الطريق واجبات ومحرمات ومندوبات ومكروهات وخلاف الأولى زائداً على ما صرحت به الشريعة كما استنبط المجتهدون نظير ذلك وأبطلوا أي: مجتهدو القوم العبادات والعقود بالإخلال بما أوجبوه وشرطوه أو بارتكاب ما حرموه وهذا شأنهم رضي الله عنهم. فما من أحد منهم حق له قدم الولاية إلا وهو مجتهد في الطريق ليس عنده تقليد إلا لما صرحت به الشريعة أو أجمع عليه الأئمة فقط فمن ادّعى مقام الكمال وهو مقلد لعالم فهو غير صادق وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول مراراً: لا يكمل الرجل عندنا في الطريق حتى يأخذ العلم من حيث أخذه المجتهدون انتهى. ثم مما اختص به الصوفية عن غيرهم علمهم بالطريق الموصلة لهم إلى العمل بالكتاب والسنة فإذا قلت لهم: إن مقصودي أن أزهد في الدنيا بحيث لا يبقى عندي ميل عادي لها يقولون لك أكثر من ذكر الله تعالى ليلاً ونهاراً حتى يرق حجابك فتدرك الآخرة بعين بصيرتك وتنظر ما لمن يزهد في الدنيا من الدرجات والنعيم كما وقع لإبراهيم بن أدهم رضي الله عنه فإذا رأيت ذلك زهدت لا محالة في الدنيا ولو قال لك جمهور الناس: ارغب في الدنيا لا تصغي لهم ولو أنك يا أخي قلت ذلك لعالم لقال لك: إن الله تعالى أمرك أن تزهد لا غير، ولا يهتدي للطريق إلى ذلك فحكمه حكم طبيب يحفظ كتاباً في الطب ولا يعرف علاج المرض فعلم أن سبب إنكار بعض الناس على الصوفية إنما هو لدقة مداركهم ولو أن المنكر لزم الأدب

أن يهبه ولداً من لدنه ولياً أي: من عندية الله من حيث الرحمة واللين والعطف، وكانت مريم في خياله من حيث مرتبتها فجاء يحيى على صورتها حصوراً أي: منقطعاً عن مباشرة النساء وهو العنين عندنا كما كانت مريم منقطعة عن مباشرة الرجال قال: واسمها حنة ومريم لقب لها. وقال في الباب الثاني والثمانين وثلاثمائة في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]: اعلم أن الحق تعالى ختم على كل قلب أن تدخله ربوبية الحق تعالى فلا أحد قط من الخلق يجد في نفسه أنه رب إلٰه بل كل أحد منهم يعلم من نفسه أنه عبد ذليلٌ مفتقر محتاج فلذلك طبع الله على كل قلب متكبر جبار أن لا يدخله كبر إلٰهي أبداً لختمه